أثر النشاط الصناعي على استيعاب ظاهرة البطالة في محافظة ديالى للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) م

الكلمات المفتاحية: الصناعة، البطالة، العمالة.

م٠د٠احلام نوري منشد فليح
المديرية العامة لتربية ديالى
noor_ahlam@yahoo.com

أ٠د٠ محمد يوسف حاجم
جامعة ديال/كلية التربية للعلوم الانسانية
drmys64@yahoo.com

الملخص

أكدت العديد من التقارير الإحصائية لوزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء في قسم الإحصاء الصناعي أنَّ محافظة ديالى ترتفع فيها معدلات بطالة وبشكل متزايد بسبب الوضع الذي مرت به محافظة ديالى طيلة العقد الأخير الذي أدى إلى توقف بعض المؤسسات الصناعية عن العمل، والتي كان لها دورا"هاما"وبارزا" في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحد من تفاقم مشكلة البطالة وتشغيل اكبر عدد ممكن من الطاقات المعطلة، وعلى الرغم من ذلك إلا إننا نجد إن معظم المشروعات الصناعية مازالت تواجه كثيرا"من الصعوبات والعقبات التي تواجه عملها، ولم تتمكن من استقطاب كل الفئات العاطلة عن العمل حيث كان عدد العاملين في الأنشطة الصناعية المتنوعة (٢١٣٤٧٦)عاملًا في محافظة ديالى، إذ بلغ مجموع العاطلين المسجلين لدى مركز التشغيل نحو (٧٣٢٩٩) ألف شخص تم تشغيل نحو (٤١٨١٥) ألف مشتغلا خلال المدة (٢٠١٠–٢٠١٥)، ومن خلال البحث نجد إن قضاء بعقوبة جاء بالمرتبة الأولى وبنسبة (٢٢,٣٢%)، من عدد العاملين والعاطلين وعدد فرص العمل المتوقعة والمتاحة مستقبلا، فضلًا عن عدد المؤسسات الصناعية كالآتي: (٤٦٢٨عاملا، ٢٨٥٣عاطلا عن العمل ، ١٠٣٤ فرصة عمل ،١٢٣ مؤسسة صناعية) ، بينما كان قضاء الخالص بالمرتبة الثانية، وتبين من خلال البحث طبيعة التركيب السكاني إذ بلغ مجموع معدل العاملين الذكور والإناث في الحضر والريف لعام ٢٠١٠ (٨٨,٩)% في المحافظة بينما كانت لعام ٢٠١٥ كالآتي الذكور (٢٣,٧)% والإناث (١٩,٧)% وتبين من البحث أنَّ إعداد العاطلين المسجلين عن العمل لسنة ٢٠١٠ (١١٣٧٥) عاملًا، بينما إعداد المشتغلين كان

(١٠٧٨٧) عـاملا فـي حـين سـجلت إعـدادهم العـاطلين لسـنة ٢٠١٥ بـ (١١٥٦٧) عـاملًا والمشـتغلين (٥٨٨٦) عاملا،ممـا أدى أن يكـون تـأثير النشـاط الصـناعي سـلبي على استيعاب العاطلين عن العمل في المحافظة.

نـاقش البحـث دور النشـاط الصـناعي فـي اسـتيعاب البطالـة وانعكاسـاتها علـى التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة مـن خـلال ماتمتلكـه المحافظـة مـن منشـآت صـناعية كـان لهـا دورهـا فـي تنميـة بنيـة الصـناعات الكبيـرة والمتوسـطة والصـغيرة وبحسـب فروعهـا المتعـددة وفـق التصـنيف الـدولي وتوزيعهـا الجغرافـي علـى الاقضـية فضـلاً عـن الدراسـات الإحصـائية والكميـة المتعلقـة باسـتخدام تقنيـة الانحـدار بوسـاطة برنـامج (spss) الإحصـائي والمعـادلات الإحصـائية منهـا معادلـة الموقـع الصـناعي ونسـبة التحـول الصـناعي للعمالـة فـي أقضـية المحافظـة ومعامـل التمركـز ومعامـل إعـادة التوزيـع للصـناعات والمواقـع الصـناعية التـي تخـص المؤسسـات الصـناعية، وتمكـن الباحثـان مـن اسـتخراج نمـوذج العلاقـة المكانيـة بـين عـدد العـاطلين عـن العمـل وبـين عـدد العـاملين وعـدد المنشـآت الصـناعية ووضـع بعـض الحلـول لمشـكلة البطالـة والمتمثلـة بتنشـيط دور القطـاع الخـاص ولاسـيما الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة، والتوسـع بالمشـاريع الاسـتثمارية وذلـك لتـوفير اكبـر عـدد مـن فـرص العمـل،ومن ثـم تأهيل المشاريع الصناعية المتوقفة وذلك لأجل الحد من تنامي مشكلة البطالة.

المقدمة

إنَّ النشـاط الصـناعي لـه دور كبيـر فـي أي خطـة تنمويـة صـناعية شـاملة، وذلـك لمـا لـه مـن أثـرا" واضـحا" لتحقيـق الكثيـر مـن الوفـورات الاقتصـادية التـي تنـتج مـن القطاعـات الأخـرى، بالإضـافة إلـى مـا يـوفره هـذا القطـاع مـن فـرص العمـل لكثيـر مـن الأيـدي العاملـة بمختلـف التخصصـات والمسـتويات فضـلًا عـن التحسـن فـي مسـتوى المعيشـة ، وبالتـالي يـؤدي إلـى وجـود بيئـة صـناعية لاسـتقطاب العـاطلين عـن العمـل فـي أقضـية المحافظـة ، فضـلًا عـن إن الصـناعة تعمـل علـى تنشـيط البيئـة الاجتماعيـة للإنتـاج وتـوفير سـبل الاسـتقرار والأمـان والتطـور الاقتصـادي والحضـري فـي أقضـية المحافظة، لذا سوف نتناول في هذا البحث المواضيع الآتية .

- التحليل المكاني للمؤسسات الصناعية في أقضية محافظة ديالى.
- مؤشرات نسبة البطالة في محافظة ديالى.

- تحديد نسبة البطالة بحسب المناطق الإدارية في محافظة ديالى.

مشكلة البحث:

ما دور النشاط الصناعي في استيعاب ظاهرة البطالة في محافظة ديالى والحد منها ، وهل يمكن خفض نسب العاطلين عن العمل في أقضية المحافظة؟.

فرضية البحث:

هناك علاقة ارتباطية عكسية بين توقف المشروعات الصناعية وازدياد نسبة البطالة في محافظة ديالى.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية: اشتملت حدود البحث محافظة ديالى وهي تتألف من (٦) اقضية، إذ تقع محافظة ديالى في وسط العراق إلى الشرق من حوض نهر دجلة بين دائرتي عرض(¯ ٣ ٣٣ ° و¯ ٦ ٣٥°) شمالًا وخطي طول(¯ ٢٢ ٤٤° و¯ ٥٦ ٤٥°) شرقًا أن المحافظة تحتل دائرتين من دوائر العرض وأكثر من خط من خطوط الطول، وعلى أساس هذا الموقع شغلت المحافظة بكافة أقضيتها مساحة بلغت (١٧٦٨٥كم٢)، وهي تشكل ما نسبته (٤,١%) من مساحة العراق خريطة(١)، ولهذه المساحة أهمية كبيرة في تنوع وتباين الظواهر الطبيعية والبشرية للمحافظة الذي يؤثر في عمليات التنمية المختلفة لها ومنها النشاط الصناعي.

٢. **الحدود الزمنية:**اشتمل البحث على المدة الممتدة بين عام(٢٠١٠-٢٠١٥)م.

أهمية البحث ومبرراته:

إنَّ وضع أية برامج وخطط مستقبلية للنشاط الصناعي من خلال إقامة مشروعات صناعية حديثة متطورة لمواجهة البطالة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تبلور علمي دقيق لمفهوم البطالة ومدى حجمها. وتأتي أهمية بحث الموضوع من حيث ارتباطه وتأثيره في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل بالجوانب الآتية:

١. إعادة تأهيل المشاريع الصناعية المتوقفة والتي بلغ عددها(٤٥٥) مشروعا تكفي لاستيعاب عدد من القوى العاملة وحسب الإحصائيات التي سجلتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يمكن استثمارها وتطويرها لاستيعاب إعداد من العاطلين عن العمل تقدر (١١٥٦٧ عاملًا).

٢. إن البطالة بكل أنواعها تعني تعطيل استثمار موارد التنمية في المحافظة.

هدف البحث:

يهدف إلى بيان واقع النشاط الصناعي للحد من ظاهرة البطالة في محافظة ديالى وذلك من خلال

- دور النشاط الصناعي في الحد من ظاهرة البطالة في محافظة ديالى.
- أعادة تأهيل المشاريع الصناعية في ديالى.
- دراسة التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل في محافظة ديالى للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٥).
- دراسة التراجع الصناعي وأثاره على ظاهرة البطالة.
- دراسة سبل التنمية الصناعية في المحافظة لاستيعاب اليد المعطلة عن العمل

خريطة(١) التقسيم الإداري لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٥.

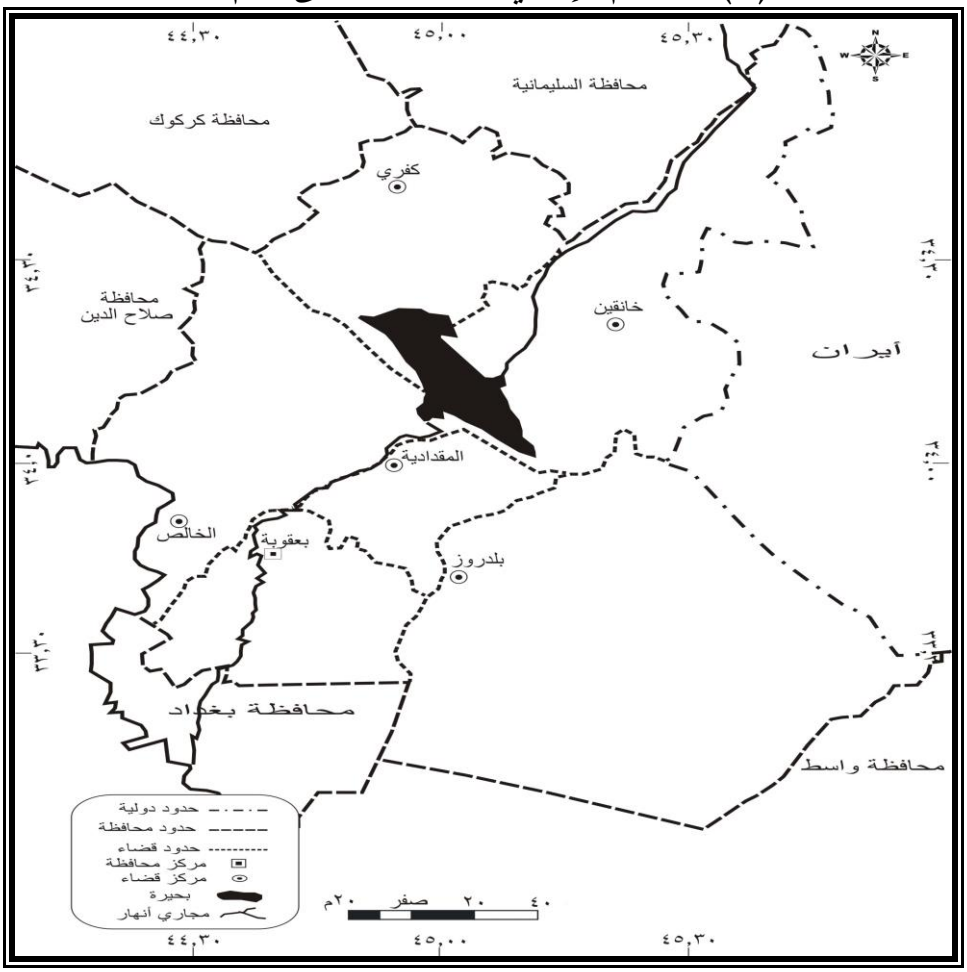

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، أطلس العراق ، خريطة ديالى الإدارية ، مقياس ١:٢٠٠٠٠٠٠، ٢٠١٥

منهج البحث:

إن البحث اعتمد على منهجان هما التحليل الوصفي وأسلوب الإحصائي الكمي حيث يتفق ويتناسب هذان المنهجان مع أهداف البحث ومع نوعية المعلومات والبيانات المستخدمة وطبيعتها، والتي يستهدف منها الكشف عن المشكلة أو الظاهرة مما يسهم في عملية وضع أو رسم الخطط المستقبلية للنشاط الصناعي ودوره في استقطاب البطالة في المحافظة.

أولا. مفهوم العمل والبطالة:

في البدء لابد أنْ نستعرض ما العمل أولا لكي نعرف ما البطالة ؟ فقد عرف العمل في الاقتصاد: هو كل جهد بدني أو ذهني يبذله الإنسان في عمل ما خلال مدة زمنية مقابل اجر محدد. [١] إما البطالة فتعني عدم تقديم فرد أو جماعة لأي جهد بدني أو ذهني في أي نشاط خلال مدة زمنية محددة، وبذلك لا يتفق هذا المفهوم للبطالة مع ما ذهب إليه الآخرون في ربط الرغبة بالعمل بالقدرة عليه أو البحث عنه عند مستوى الأجر السائد. ولذلك فقد وردت تعريفات عديدة لمفهوم البطالة تعتمد على زوايا متنوعة يمكن استعراضها وتحليلها كمدخل لماهية البطالة ويأتي هذا الاختلاف من صعوبة اعتماد تعريف عام أو شامل للبطالة بأنواعها المختلفة ولاسيما وان لكل نوع سماته المميزة وله تعريفًا إجرائيًا، لذا وجب إن تخرج بأهم المشتركات أو السمات تمثل مفهوما إجرائيا للبطالة بحدود ما يتعلق بأهداف البحث.

١. إنَّ البطالة لم تعد ظاهرة اقتصادية وحسب وإنما هي ظاهرة اجتماعية قد تتعدد أسبابها.

٢. إن البطالة كظاهرة لا تشمل عمر محدد أو صنف محدد وإنما هي تشمل القادرين على العمل والباحثين عنه والمؤهلين ولكنهم لا يجدون عملا أو من هم يعملون ولكنهم لا ينتجون.

٣. تمثل الشباب بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم العلمية وخصوصا المؤهلين منهم والذين لا يجدون عملا من اخطر شرائح المجتمع ذات التأثير السلبي على المحافظة. [١]

٤. يشمل هذا المفهوم الذين يعملون بأجور اقل من مستوى خط الفقر

لذا تقاس مستويات البطالة بمقاييس إحصائية ابسطها ما يطلق عليه معدل البطالة

معدل البطالة والذي يساوي= عدد العاطلين عن العمل / عدد أفراد القوة العاملة ×١٠٠

ونعني بأفراد القوة العاملة الفئات من السكان الذين تقع أعمارهم ضمن سن الدخول إلى العمل (قانون العمل)، أي ما بين سن (١٥-٦٤) هو العمر الذي يفصل سن العمل عن سن التقاعد (٦٤ سنة فما فوق) [٢]

ثانيًا: التحليل المكاني لخصائص السكان في أقضية محافظة ديالى وأثرها على البطالة:

١. أثر العامل السكاني:

يعد العامل السكاني من العوامل المؤثرة في توطن المواقع الصناعية، وانعكاس أثاره على النشاط الصناعي في أقضية محافظة ديالى وبالتالي على ظاهرة البطالة في المحافظة، يتضح من جدول(١) أن قضاء بعقوبة قد احتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان حيث كان عددهم (٥٨٩١٣٣) نسمة وبنسبة (٤٠,٢٢%) من مجموع سكان المحافظة وعدد العاملين في الأنشطة الصناعية المتنوعة بلغ(٢١٣٤٧٦)عاملا، وبنسبة (٤١,٨٢)% من مجموع سكان المحافظة وكانت الكثافة السكانية نحو (٣٦١) نسمة/كم٢ في قضاء بعقوبة ، وثم جاء قضاء الخالص بالمرتبة الثانية ،إذ وصل عدد السكان فيه نحو (٢٩٩٢٩٧) نسمة وبنسبة (٢٠,٤٣%)من مجموع سكان المحافظة وبكثافة مقدارها نحو(٩٩) نسمة/كم٢، وعدد العاملين في الأنشطة الصناعية بلغ (٩٨٢٩٩) عاملا، بينما جاء قضاء المقدادية بالمرتبة الثالثة في عدد السكان حيث وصل نحو(٢٣٣١٨٧) نسمة وبنسبة (١٥,٩٢%) من مجموع سكان المحافظة وبكثافة سكانية نحو (٢٢٥) نسمة / كم٢، وقد احتل المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي كل من قضاء خانقين وبلدروز وكفري من حيث أعداد السكان فيها (١٦٨٢٩٠، ١٢٦٩٨٤، ٤٧٥٥٥) نسمة وبنسبة (١١,٤٩ %،٨,٦٧%، ٣,٢٤%) من مجموع سكان المحافظة وبكثافة سكانية نحو (٤٧، ٢٠،٢١) نسمة في كم٢[٢] الجدول(١).

يتبين من الجدول (١) أن المؤسسات الصناعية تنشط وتتوطن في المدن ذات الكثافة السكانية العالية لما تحتاجه من إمكانيات بشرية وطبيعة ضرورية لوجودها وتكون في الأغلب اقتصادية، إلا أن قضاء بعقوبة يعد من الأقضية التي لها قوى جذب عالية للسكان ويعود ذلك لكونه مركز المحافظة وتتركز فيه الكثير من المعامل والمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والصناعات الاستهلاكية

والخدمية فيه وبالتالي يصبح جاذب للإعداد كبيرة من الأيدي العاملة بسبب توفر الفرص العمل المتنوعة لمختلف المستويات العلمية.

جدول(١) التوزيع العددي والنسبي لسكان أقضية محافظة ديالى وكثافتها ورتبها ، وتوزيع العاملين في الصناعة فيها لعام ٢٠١٥

القضاء	عدد السكان	%	الترتيب	عدد العاملين في الأنشطة الصناعية المتنوعة	المساحة كم^{٢}	%	الترتيب	الكثافة السكانية نسمة /كم^{٢}	الترتيب
بعقوبة	٥٨٩١٣٣	٤٠,٢٢	١	٢١٣٤٧٦	١٦٣٠	٤١,٨٢	٥	٣٦١	١
المقدادية	٢٣٣١٧٨	١٥,٩٢	٣	٩٠٨٧١	١٠٣٣	٥,٨٤	٦	٢٢٥	٢
الخالص	٢٩٩٢٩٧	٢٠,٤٣	٢	٩٨٢٩٩	٢٩٩٤	١٦,٩٢	٣	٩٩	٣
خانقين	١٦٨٢٩٠	١١,٤٩	٤	٥٥١٦٤	٣٥١٢	١٩,٢٦	٢	٤٧	٤
بلدروز	١٢٦٩٨٤	٨,٦٧	٥	٤٢٨٧٢	٦٢٨٠	٨,٤٠	١	٢٠	٦
كفري	٤٧٥٥٥	٣,٢٧	٦	٩٦٦٧	٢٢٣٦	١٢,٦١	٤	٢١	٥
المجموع	١٤٦٤٤٣٧	١٠٠		٥١٠٣٤٩	١٧٦٨٥	١٠٠			

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الصناعي، مجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ديالى، ٢٠١٥، ص ٢٢-٦٣.

٢. توزيع إعداد المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة والعاملين والعاطلين والفرص المتاحة بِحَسَبِ الأَقضية في محافظة ديالى لعام ٢٠١٥

يتبين من جدول (٢) طبيعة العلاقة بين النشاط الصناعي والمؤسسات وعدد العاملين ومدى القدرة على توفير فرص العمل حاليا ومستقبلا، إذ نجد أنَّ هنالك اختلاف كبير بين أقضية المحافظة في توزيع عدد العاملين والمؤسسات الصناعية، فضلًا عن المشاريع والورش الصناعية التي يمكن توفيرها من خلال التخطيط السليم للوزارة الصناعة وبالتعاون مع الإدارة المحلية للقيام بتوفير الفرص العمل الملائمة لمستويات العلمية المختلفة في أقضية المحافظة ،ومن ثم انعكاسه على إيجاد بيئة عمل مناسبة وتنشيط الحركة الاقتصادية مما يودي إلى تطور اقتصادي وحضري لسكان أقضية المحافظة حيث يتبين من جدول (٢) إن قضاء بعقوبة جاء بالمرتبة الأولى وبنسبة (٢٢,٣٢)%،من حيث عدد المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة وعدد العاملين والعاطلين والفرص المتاحة في المحافظة كالأتي (١٠٣٤،٢٨٥٣،٤٦٢٨،١٢٣) وكانت النسب كالآتي(٢٠,١٧،،٢٠,٢٥،٢٦,٣٥،٢٩,٣٢،٢٢) بينما كان قضاء الخالص بالمرتبة الثانية ....على التوالي وكما موضحة في جدول (٢)

جدول (٢) توزيع إعداد ونسب العاملين والمؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة والفرص المتاحة والعاطلين بِحَسَبِ أقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٥

القضاء	عدد العاملين	%	عدد العاطلين	%	عدد فرص العمل المتاحة	%	عدد المؤسسات	%	المرتبة
بعقوبة	٤٦٢٨	٢٩,٣٥	٢٨٥٣	٢٦,٢٥	١٠٣٤	٢٠,١٧	١٢٣	٢٢,٣٢	١
المقدادية	٢٢١٠	١٤,٠١	١٣٤٢	١٢,٣٥	٨١٠	١٥,٨٠	٩٤	١٧,٠٥	٥
الخالص	٤٠٤٨	٢٥,٦٠	٢٦٣٣	٢٤,٢٣	١٤٥٥	٢٨,٣٩	١١٣	٢٠,٥٠	٢
بلدروز	٣٧٣٠	٢٣,٦٥	٢١٣٥	١٩,٦٥	٩٦٦	١٨,٨٥	١٠٩	١٩,٧٨	٣
خانقين	٢٤٢٨	١٥,٣٩	٨٩٩	٨,٢٧	٣١١	٦,٠٩	٩٦	١٧,٤٢	٤
كفري	٣٠٨	١,٩٥	١٠٠٤	٩,٢٦	٥٤٨	١٠,٦٩	١٦	٢,٩٠	٦
المجموع	١٥٧٦٨	١٠٠	١٠٨٦٦	١٠٠	٥١٢٤	١٠٠	٥٥١	١٠٠	

المصدر :جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الصناعي، مجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ديالى، ٢٠١٥، ص ١١-١٤٥.

٣. معدلات البطالة:

يعد موضوع البطالة في محافظة ديالى من المؤشرات المهمة التي يجب دراستها في الوقت الحاضر بوصفها نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية استشرت في محافظة ديالى منذ مدة زمنية ليست بالقصيرة وتعمقت بشكل كبير منذ العام ٢٠١٠ ولغاية الوقت الحاضر، وعلى الرغم من عدم دقة الإحصاءات السكانية التي تحدد معدلات البطالة في محافظة ديالى إلا انه تم التركيز على نتائج مسح التشغيل والبطالة لإعطاء اقرب صورة عن واقع البطالة وتأثيرها في الاقتصاد لمحافظة ديالى[٢]. يتبين من الجدول (٣) حجم معدلات البطالة في محافظة ديالى حسب البيئة والجنس للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٥) حيث كانت نسبة البطالة ٢٠١٠ للذكور والإناث في الحضر والريف كالأتي الذكور (٥٩,٩)% والإناث(٢٩,٠) %إذ بلغ مجموع معدل الذكور والإناث في الحضر والريف لعام ٢٠١٠ (٨٨,٩)% بينما كانت لعام ٢٠١٥ كالأتي الذكور (٢٣,٧) % والإناث(١٩,٧) % إذ بلغ مجموع معدل الذكور والإناث في الحضر والريف لعام ٢٠١٥ (٤٣,٤)% وكما موضحة في الجدول (٣)

جدول رقم (٣) مجموع معدلات نسب البطالة في محافظة ديالى حسب البيئة والجنس للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٥)

السنة	حضر			ريف			المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
٢٠١٠	٣١,٠	٢٢,٣	٥٣,٣	٢٨,٩	٦,٧	٣٥,٦	٥٩,٩	٢٩,٠	٨٨,٩
٢٠١١	٢٨,٣	٢٢,٤	٥٠,٧	٣١,٢	٣,١	٣٤,٣	٥٩,٥	٢٥,٥	٨٥
٢٠١٢	١٨,٦٠	٢٢,٦٨	٤١,٢٨	٢٠,١٨	٢,٥٥	٢٢,٧٣	٣٨,٧٨	٢٥,٢٣	٦٤,٠١
٢٠١٣	١٧,٥٤	٢٧,٤٥	٤٤,٩٩	١٢,١٤	٦,٣٤	١٨,٤٨	٢٩,٦٨	٣٣,٧٩	٦٣,٤٧
٢٠١٤	١٩,٧٤	٣٧,٣٥	٥٧,٠٩	١٥,٠٤	٨,٠٤	٢٣,٠٨	٣٤,٧٨	٤٥,٣٩	٨٠,١٧
٢٠١٥	١١,٤	١٤,٧	٢٦,١	١٢,٣	٥,٠	١٧,٣	٢٣,٧	١٩,٧	٤٣,٤

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير عن نتائج مسح التشغيل والبطالة، صفحات ص٤٥- ص١١٧.

تتميز معدلات البطالة في محافظة ديالى طبقا لأحدث المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العام (٢٠١٥) بمجموعة من أسباب البطالة أهمها:

١. إن عدم الاستقرار الأمني أدى إلى ارتفاع معدل البطالة وعلى ما يبدو إن القطاع الزراعي عاجز عن توليد فرص العمالة الكافية للأعداد المتزايدة من سكان الريف، مما أدى ذلك إلى لجوء العديد من أبناء الريف إلى المدن للعمل في أنشطة خدمية والعمل في قطاع البناء والتشييد ولذا تبرز الحاجة لتشجيع الاستثمار الخاص في الأنشطة غير الزراعية في الريف لضمان توليد فرص عمل جديدة.
٢. لم تكن الحكومة آنذاك تفكر لوضع خطط لمعالجة البطالة بعد انتهاء كل حرب وكيفية استيعاب المتسرحين في الجيش من قوات الاحتياط والخدمة الإلزامية، وهم من فئة الأعمار (١٨-٤٠) عامًا ومن هنا وجدت شريحة ضخمة من الشباب نفسها عاجزة عن توفر ابسط مقومات الحياة.
٣. غياب التنسيق بين التعليم ومخرجاته وسوق العمل.
٤. حل الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية المختلفة.
٥. الفساد الإداري وتأثيره في زيادة البطالة وعدم إقرار مشروع القروض الصغيرة لتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة .
٦. افتقار الدولة إلى برامج فعالة لمعالجة البطالة والتحكم الايجابي بعدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل إضافة إلى منافسة السلع المستوردة للمنتجات الوطنية

المماثلة لها وعدم قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.

٤. التحليل الكمي والنوعي لأيدي العاملة وأهميتها في استيعاب البطالة في أقضية المحافظة:

تعد اليد العاملة عنصرًا أساسيا في العملية الإنتاجية ولا يمكن أنْ تتم هذه العملية من دونها، فضلًا عن الحاجة المتزايدة للصناعة لهذا العنصر خلال عملية نموها وتطورها، فضلًا عن ذلك فقد أثبتت جميع الدراسات أن الكفاءة الإنتاجية للمشاريع لا تعتمد على التكنولوجيا التي تستخدمها في عملياتها فحسب، وإنما تعتمد إلى حد كبير على الكفاءة للأيدي العاملة ورغبتها في العمل،[٣] ومحافظة ديالى تمتلك إعدادا" كبيرة من السكان، وهذا يعني سهولة الحصول على اليد العاملة الضرورية للمنشأة الصناعية وبكلفة اقل حيث أن صاحب المنشأة أو المعمل لا يتحمل تكاليف سكناهم وتنقلاتهم أو كسائهم، وبالتالي نستطيع القول إن كثرة السكان وأعدادهم الكبيرة تعد عامل جذب للصناعات التي لا تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة كالصناعات الغذائية والاستهلاكية والخدمية.

جدول (٤) نسبة السكان العاملين النشطون في الأنشطة الصناعية حسب الاقضية في محافظة ديالى لسنة٢٠١٥

القضاء	عدد القوى العاملة الصناعية	نسبة السكان النشطون في الأنشطة الصناعية%
بعقوبة	٤٦٢٨	٢٩,١٤
المقدادية	٢٢١٠	٢٣,٤٩
الخالص	٤٠٤٨	٢٠,٣٧
بلدروز	٣٧٣٠	١٩,٢٣
خانقين	٢٤٢٨	١١,٥١
كفري	٣٠٨	٦,١٢
المجموع	١٥٧٦٨	%١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الصناعي، ٢٠١٥، بيانات غير منشورة، ص١٥٢.

تشير نتائج الجدول (٤) إلى أَنَّ أعلى نسبة للسكان العاملين النشطون في الأنشطة الصناعية سجلت لمحافظة ديالى في قضاء بعقوبة بمقدار (٢٩,١٤%)،يليها قضاء المقدادية بنسبه (٢٣,٤٩%)، ثم يليها قضاء الخالص بنسبة (٢٠,٣٧%) ، هذا التفاوت يعود إلى حجم الصناعة في كل قضاء وعدد الأيدي العاملة فيه، إذ نستنتج من جدول (٥) أن نسبة الإسهام في قوة العمل في محافظة ديالى كانت على نحو الأتي (خارج قوة العمل ٥٣%، أما داخل قوة العمل

٤٧%) بينما بحسب الجنس (خارج قوة العمل وضمن قوة العمل) **كانت** على نحو الآتي الذكور (٣١%،٦٩%) أما الإناث (٨٧%،١٣%) على التوالي.

جدول (٥) التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب الجنس والتحصيل الدراسي في محافظة ديالى لعام ٢٠١٥

الجنس	محافظة ديالى	خارج قوة العمل	ضمن قوة العمل	%
محافظة ديالى		٥٣%	٤٧%	١٠٠%
الجنس	ذكر	٣١%	٦٩%	١٠٠%
	أنثى	٨٧%	١٣%	١٠٠%
مستوى التعليم	لم يلتحق بالمدرسة مطلقا (أُمي)	٧٧%	٢٣%	١٠٠%
	لم يكمل المرحلة الابتدائية	٥٩%	٤١%	١٠٠%
	الابتدائية	٥٨%	٤٢%	١٠٠%
	المتوسطة	٦٤%	٣٦%	١٠٠%
	الثانوية	٥٤%	٤٦%	١٠٠%
	أعلى	٢٤%	٧٦%	١٠٠%

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الصناعي لمحافظة ديالى، ٢٠١٥، بيانات غير منشورة، ص٢٢ – ص١٠٥.

أما ما يتعلق بالحالة العلمية للعاملين في الصناعة في محافظة ديالى يتضح من الجدول (٦) إن عدد العاملين في الأنشطة الصناعية فيها من دون لا يحملون شهادة هم شكلوا فقط (١٢٣٠٥١) وبنسبة (٣١,٧٢)% ومن حملة الشهادة الابتدائية نحو (**٤١٥٢٨**) وبنسبة (١٠,٧٠) %والمتوسطة (٣٣٢٣٩) وبنسبة (٨,٥٦) % ، إما عدد الذين هم في مستوى الإعدادية إذ شكل عددهم لعام ٢٠١٥ (٣٩٧١١) وبنسبة(١٠,٢٣)% ، في حين سجلت شهادة دبلوم (معهد) (٣٥٦٣٣) وبنسبة (٩,١٨)%أما دبلوم عالي بلغ عددهم(٣٩٣٦) وبنسبة (١,٠١)% و بكالوريوس(٩٠٩٣٠) وبنسبة(٢٣,٤٤%) والماجستير (٧٥٥٤) والدكتوراه(١٥١٩) وهكذا ، بينما يتبين من جدول (٧) إذ شكلت الفئة العمرية (٠–١٤) نسبة بلغت (٥٢,١%) بينما شكلت الفئة العمرية (١٥–٥٩) نسبة بلغت(٤٠,٨%) أما الفئة العمرية من (٦٠ فما فوق) بلغت نسبتها(٨,١%) وبذلك يتبين أن المجتمع محافظة ديالى خليط من أصحاب الشهادات وغيرهم، وعدد أصحاب الشهادات إلى غيرها عدد جيد توفر الخبرات اللازمة للصناعة.

جدول (٦) عدد العاملين في الأنشطة الصناعية بحسب الحالة العلمية في أقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٥

الحالة العلمية	بعقوبة	%	المقدادية	%	الخالص	%	بلدروز	%	خانقين	%	كفري	%	المجموع	%
بدون شهادة	٩٥٠٣١	٤٧,٠٢	٥٣٢١	١٢,١٣	٩٥٠٦	٢٠,٢٤	٥٧٣١	١٢,٨٢	٤٣٣١	١٤,٨٩	٣١٣١	١٤,٧٩	١٢٣٠٥١	٣١,٧٢
ابتدائية	١٠٤٤٨	٥,١٦	٨٥٣٣	١٩,٤٦	٦٤٢٨	١٣,٦٩	٧٤٢٧	١٦,٦٢	٥٤٤٨	١٨,٧٣	٣٢٤٤	١٥,٣٢	٤١٥٢٨	١٠,٧٠
متوسطة	٨٥٩٥	٤,٢٥	٤٥٩٥	١٠,٤٨	٧٥٤٤	١٦,٠٦	٦٣٩٧	١٤,٣١	٣٥٣٣	١٢,١٥	٢٥٧٥	١٢,١٦	٣٣٢٣٩	٨,٥٦
إعدادية	٧٦٦١	٣,٧٩	٨٥٥٢	١٩,٥٠	٦٩٧١	١٤,٨٤	٦٣٤١	١٤,١٩	٥٦٣٣	١٩,٣٧	٤٥٥٣	٢١,٥٠	٣٩٧١١	١٠,٢٣
دبلوم (معهد)	١١٥٤٥	٥,٧١	٦٣١٥	١٤,٤٠	٥٦٦٣	١٢,٠٦	٦٢٢٨	١٣,٩٣	٣٢٢١	١١,٠٧	٢٦٦١	١٢,٨٦	٣٥٦٣٣	٩,١٨
بكالوريوس	٦٢٠٥١	٣٠,٧٠	٧٣٣٢	١٦,٦٢	٦٥٥٤	١٣,٩٦	٧٤٣٢	١٦,٦٣	٤٢٥١	١٤,٦٦	٣٣١٠	١٤,٨٩	٩٠٩٣٠	٢٣,٤٤
دبلوم عالي	٨٩٥	٠,٤٤	٦٣١	١,٤٣	٨١٥	١,٧٣	٦٥٥	١,٤٦	٥٤٥	١,٨٧	٣٩٥	٢,٦٥	٣٩٣٦	١,٠١
ماجستير	٣٩٧١	١,٩٦	١٠٢٢	٢,٣٣	٨٥٥	١,٨٢	١١٢٤	٢,٥١	٣٧١	١,٢٧	٢١١	٠,٩٩	٧٥٥٤	١,٩٤
دكتوراه	٨٨٤	٠,٤٣	١٨٣	٠,٤١	١٦٧	٠,٣٥	١٢١	٠,٢٧	٩٨	٠,٣٣	٦٦	٠,٣١	١٥١٩	٠,٢٦
أخرى	١١٢١	٠,٥٥	١٣٥١	٣,٠٨	٢٤٤٣	٥,٢٠	٣٢٢٦	٧,٢١	١٦٤٤	٥,٦٥	١٠٢٢	٤,٨٢	١٠٨٠٧	٢,٧٨
المجموع	٢٠٢١٠٢	١٠٠	٤٣٨٣٥	١٠٠	٤٦٩٤٦	١٠٠	٤٤٦٨٢	١٠٠	٢٩٠٧٥	١٠٠	٢١١٦٨	١٠٠	٣٨٧٩٠٨	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الصناعي، ٢٠١٥، بيانات غير منشورة، ص١٢٢-٢٠٣.

نستنتج من أعلاها أنَّ الأنشطة الصناعية لا تعاني نقص في الأيدي العاملة ومن كلا الجنسين ولجميع الفئات، فضلًا عن أصحاب الشهادات فالمجتمع في محافظة ديالى لبى ويلبي احتياجات الصناعات من الأيدي العاملة،ولا سيما الأنشطة الصناعية التي توصف بكثافة العمالة.

جدول (٧)النسب المئوية للفئات العمرية لسكان محافظة ديالى لسنة ٢٠١٥

الفئات العمرية	النسبة لمجموع سكان محافظة ديالى
اقل من ١٤	%٥٢,١
١٥-٥٩	%٤٠,٨
٦٠ فأكثر	%٨,١
	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء، الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة ديالى، ٢٠١٥، ص٢٥١.

أما بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فإن إعداد العاطلين المسجلين في مراكز التشغيل وأعداد المشتغلين الذين وفرت لهم فرص عمل ضمن القطاع العام والخاص ينظر جدول (٨).

جدول (٨) إعداد العاطلين والمشتغلين المسجلين في مراكز التشغيل الذين وفرت لهم فرص عمل للمدة ٢٠١٠- ٢٠١٥

السنة	إعداد العاطلين المسجلين	إعداد المشتغلين
٢٠١٠	١١٣٧٥	١٠٧٨٧
٢٠١١	١٣٣٥٦	٥٢٦١
٢٠١٢	١٣٠٣٥	٥٩٠٩
٢٠١٣	١٢٠٥٢	٦٩٢٢
٢٠١٤	١١٩١٤	٧٠٥٠
٢٠١٥	١١٥٦٧	٥٨٨٦
المجموع	٧٣٢٩٩	٤١٨١٥

المصدر: جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم التشغيل، بيانات الحاسبة، ٢٠١٥.

يتبين من الجدول (٨) مجموع العاطلين المسجلين لدى مركز التشغيل والبالغ نحو (٧٣٢٩٩) شخص، وتم تشغيل نحو (٤١٨١٥) مشتغلا خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٥) وكانت إعداد توزيع العاطلين قد تباين بين سنوات المدة المذكورة فكانت اكبر الإعداد للعاطلين في عام٢٠١١ وبلغ عددهم (١٣٣٥٦) شخصا ثم عام٢٠١٢ بلغ (١٣٠٣٥) شخصا مما يعكس أثر النشاط الصناعي على إعداد العاطلين عن العمل في المحافظة.

ثالثًا: نتائج التحليل الكمي الإحصائي:

نستنتج من العرض السابق لواقع النشاط الصناعي وطبيعة خصائص السكان واليد العاملة وحجم البطالة في محافظة ديالى، أن هنالك تباين واضح في الأنشطة الصناعية وتوزيعها الجغرافي ضمن مناطق الدراسة المختلفة، مما انعكس ذلك سلبًا على وجود مناطق واسعة من منطقة الدراسة في مجال التنمية الصناعية،لذلك وبصدد تحديد مدى تأثير الواقع القائم للنشاط الصناعي على مؤشرات أو معايير واتجاهات ومستويات حجم العمالة.

إنَّ استخدام أسلوب التحول الصناعي أو التناسب هو محاولة أخرى فضلًا عن معامل الموقع والمعايير الأُخرى، لمعرفة المناطق التي تعززت فيها أنشطة

صناعية معنية، وان أثار السياسات التصنيعية السابقة يمكن أن تختبر بشكل أفضل بسبب قلة التغيرات وعدم إضافة عدد كبير من المشاريع الصناعية(٥).

واستنادًا إلى الصيغ الرياضية المبينة في البحث، فقد تم استخراج معامل التحول ومعامل التناسب لكل فرع صناعي للمحافظة وخلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٥)، إذ تم التوصل إلى النتائج الموضحة في جدول (٨)، إذ تبين إن عدد العاملين في المحافظة لسنة الأساس ٢٠١٠ (٣٥٤٩)عاملا بينما في سنة المقارنة ٢٠١٥ وصل العدد إلى(١٥٧٦٨) عاملا، في حين نجد إن مقدار الزيادة في عدد العاملين خلال خمس سنوات (١٢٢٢١)عاملا، مما أدى إلى إن يكون تأثير النمو القومي (١٢٧٦,٩٢) وانعكاس تغيره على مكونات النشاط الصناعي منها تأثيره على الهيكل الصناعي حيث وصل إلى (٥٥٤١,٩٣٢) حين كانت المساهمة الإقليمية (٥٢٣١,٨٥٨) حسب المعادلات الإحصائية المذكورة في الهامش أدناه، و كما مبين في جدول (٩) لذا قد تركزت **المناقشة على مراحل الآتية:**

المرحلة الأولى: تحديد نسبة التحول في حجم العمالة الصناعية لفروع النشاط الصناعي في أقضية منطقة الدراسة:

تم استخراج نسبة التحول في حجم العمالة الصناعية للفروع الصناعية لأقضيه منطقة الدراسة على وفق أسلوب التحول والتناسب بالاعتماد على معيار عدد العاملين من خلال تطبيق المعادلات لأسلوب التحول والتناسب ومنها معامل الموقع والتمركز ومعامل إعادة التوزيع،(*).

(*) ويعتمد تحليل هذا الأسلوب على جملة من العمليات الحسابية وهي:

١. حساب النمو الفعلي لعدد العاملين ويرمز له (R).
٢. حساب النمو الافتراضي المتوقع للعمالة في الفروع الصناعية بالمحافظة بفعل تأثير النمو في العراق (N).
٣. حساب تأثير المواقع الصناعية ويرمز له (M).
٤. حساب اثر التحول ويرمز له (S).
٥. تجميع المتغيرات السابقة على وفق المعادلة الآتية: R=N+M+S

إذ إنَّ:

N= عدد العاملين في كل فرع صناعي في المحافظة.

M= هيكل الصناعة القائمة في المحافظة.

S= عدد العاملين الجدد في المحافظة من خلال معرفة العاملين في سنة الأساس إذ يمكن استخدامها بالمعادلة الآتية: R=Y-X

وبعد معالجة البيانات لعدد العاملين وإجراء العمليات الإحصائية باستخدام برنامج spss، أدخلت البيانات الخاصة لعدد العاملين لأقضية التي تم الحصول عليها من وزارة الصناعة والمعادن العراقية والجهاز المركزي لإحصاء والمسح الصناعي في المحافظة المدروسة، وبعد تنظيمها وتحليلها تم استخراج النسب من خلال تقسيم عدد العاملين لكل لقضاء على عدد العاملين في المحافظة لكل فرع صناعي مضروبا في مائة بعدها توصلت الدراسة إلى النسب الموضحة في جدول(١٠) التي تشير إلى حجم التغير في تركيب وهيكل الفروع الصناعية وحجم العمالة الصناعية فيها.

إذ إنَّ:

R= تمثل التغير في عدد العاملين لكل فرع صناعي في العراق.

Y= عدد العاملين لكل فرع صناعي في العراق في سنة سابقة (الأساس).

X= عدد العاملين لكل فرع صناعي في العراق في سنة لاحقة (المقارنة).

ومن خلال ما سبق نستخرج قيمة (N) التي تمثل معدل النمو لكل فرع صناعي في العراق بالمعادلة الآتية:

N=R/X*W*100

N2= تمثل معدل النمو القطاع الصناعي في العراق، وتستخدم كما يأتي:

N=R/X*W*100

أما N= فتمثل المتوقع من النمو الصناعي لكل فرع صناعي في المحافظة وتستخرج كمايأتي:

N=N*X/100

واستخراج قيمة N من خلال استخدام قيمة (D) وكما يأتي:

M=D*X/100 D=N-N.

وتستخرج قيمة (S) وهي الإسهام الإقليمي أو فرص العمل الجديدة كما يأتي:

S=R – N-M

أما نسبة التغير في الفرع الصناعي للمحافظة فتستخرج بالمعادلة الآتية:

R-N

إذن: R= تمثل التغير الفعلي.

N = تمثل التغير المفترض.

ينظر المصدر:عبدالرزاق البطيحي، الاستخدام الأمثل لتقنيات التصنيف الكمية في الدراسات الجغرافية، بغداد، مطابع التعليم العالي،١٩٨٩، ص٢٢.

جدول (٩) تحديد مؤشرات التغير في الهيكل الصناعي لمحافظة ديالى على وفق أسلوب التحول والتناسب خلال المدة ٢٠١٠- ٢٠١٥

المؤشرات / الفروع الصناعية	عدد العاملين في ديالى			مكونات التغيير			
	سنة الأساس ٢٠١٠ X	سنة المقارنة ٢٠١٥ Y	التغير في عدد العاملين R =Y-X	تأثير النمو القومي N=N2*X/100	تأثير الهيكل الصناعي M=D*X/100	المساهمة الإقليمية S=R-N-M	التغير النسبي الصافي لكل فرع R-N
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٥٤٦	٢٧٦٦	٢٢٢٠	١٩٦,٥٦	٢٤٢,٤٢-	٢٢٦٥,٨٦	٢٠٢٣,٤٤
صناعة الغزل والنسيج والملبوسات والجلود	٤٧٥	٤٤٥	٣٠-	١٧١	٢٧٦,٧٥-	٧٥,٧٥	٢٠١-
صناعات الورق والخشب والورق والطباعة والنشر	٢٣٠	٢٨٥٦	٢٦٢٦	٨٢,٨	١١٦,٥٨-	٢٦٥٩,٧٨	٢٥٤٣,٢
الصناعات الكيمياوية	٩٠	٧٧	١٣-	٣٢,٤	٦,٥٧	٥١,٩٧-	٤٥,٤-
صناعة تصفية النفط والغاز	٩٤	٣٥٤	٢٦٠	٣٣,٨٤	٦٧,١٦-	١٥٩	٢٢٦,١٦
الصناعات المعدنية اللافلزية الإنشائية	١٤٧	٦٦٧٣	٦٥٢٦	٥٢,٩٢	٧٣,٢٣-	٦٥٤٦,٣١	٦٤٧٣,٠٨
الصناعات المعدنية	١١٩	٩٠٣	٧٨٤	٤٢,٨٤	٤٢,٦٦	٦٩٨,٥	٧٤١,١٦
الصناعات الهندسية والميكانيكية	١٨٠١	١٦٦٤	١٣٧-	٦٤٨,٣٦	٦١٨٣,٠١	٧٠٠٤,٣٧-	٧٨٥,٣٦-
الصناعات التحويلية الأخرى	٣٨	٢٠	١٨-	١٣,٦٨	٧٨,٥١	١١٠,١٩-	٣١,٦٨-
الصناعات الاستخراجية	٧	١٠	٣	٢,٥٢	٧,٣٢٢	٦,٨٤٢-	٠,٤٨
المجموع	٣٥٤٩	١٥٧٦٨	١٢٢٢١	١٢٧٦,٩٢	٥٥٤١,٩٣٢	٥٢٣١,٨٥٨	١٠٩٤٤,٠٨

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي لمحافظة ديالى ٢٠١٥.

إذ سجلت أقضية محافظة ديالى نسب التحول في حجم العمالة الصناعية لفرع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ وكالأتي (٣٠,٦،١٥,٦٠،١٦,٦٦،١٥,٦٢،١٧,٢٦،٤,٢٦)% على التوالي لذا نستنتج من التحليل السابق أن هناك تفاوتا في نسب التحول لعدد العاملين في أقضية منطقة الدراسة خلال مدة الدراسة، مما يعكس حجم التغيرات الصناعية و الاقتصادية في هيكل وتركيب الفروع الصناعية بسبب الظروف التي مر بها العراق و ما أعقبه من التغيرات الإدارية والهيكلية في المحافظة ، مما أدى إلى إحداث تغيرات في حجم ونسب تحول العمالة الصناعية في أقضية المحافظة.

جدول (١٠) نسبة التحول في عدد العاملين للفروع الصناعية بحسب أقضية منطقة الدراسة

القضاء	حجم العمالة الصناعية لفروع النشاط الصناعي %									
	الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	صناعة الغزل والنسيج والملبوسات والجلود	صناعات الورق والخشب	الصناعات الكيماوية	صناعة تصفية النفط والغاز	الصناعات المعدنية اللافلزية الإنشائية	الصناعات المعدنية	الصناعات الهندسية والميكانيكية	الصناعات التحويلية الأخرى	الصناعات الإستخراجية
بعقوبة	٣٠,٦	٢٠,٤٥	٢٢,٥٤	١٨,٤	١,٥	٢١	٢١,٦	١٩,٤	١٩,٤	١٨,٣
المقدادية	١٥,٦٠	١٧,٥٤	١٢,٥٥	٢٠,١	٢٤,٦	٢٠,٤	١٨,٦	١٨,٥	١٨	١٩
الخالص	١٦,٦٦	١٩,٧٥	٢٠,٦١	١٨,٢	١٩,٥	١٩,٥	٢٠,٥	١٦,٧	١٧,٥	١٨,٥
خانقين	١٥,٦٢	١٤,٦٢	١١,٥٥	٢١,٥	٢٥,٥	١٠,١١	١٤,٥	١٥,٥	١٥,١	١٤,٢
بلدروز	١٧,٢٦	١٩,٠٤	٢١,٦٥	١٨,١	١٦,٤	٢١,٥	١٩,٤	١٩,٥	١٧	٢١
كفري	٤,٢٦	٧,٦٠	١٠,١٠	٤,٥	٢,٥	٧,٥	٤,٤	٩,٦	١٣	٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: اعتمادا على بيانات الجداول(٦,٨) وباستخدام برنامج spss.

المرحلة الثانية: تحديد نسبة التركز ألموقعي للفروع الصناعية في أقضية المحافظة من خلال جدول(١١)(*) نسبة التركز الموقعي للفروع الصناعية في أقضية المحافظة نستنتج إن هناك مستويات مختلفة للصناعات في الأقضية لذا تم تحديدها وفق نسب التركز الموقعي ومعاملات الموقع بفروعها المختلفة على مستوى و حجم الصناعات على أقضية المحافظة، إذ بلغت نسب التركز الصناعي لأقضية المحافظة في الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ كالآتي(١,٥ ، ١,٢، ١,٤، ٠,٥، ١,١، ٠,٥) % وهكذا لبقية للفروع الصناعية وكما موضحة في

(*) يتم حساب معامل التركز الصناعي وفق الخطوات الآتية:

١. استخراج النسبة المئوية للعاملين في كل فرع صناعي في الإقليم من أجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي في الإقليم نفسه.
٢. استخراج النسبة المئوية للعاملين في كل فرع صناعي في العراق من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي في العراق نفسه.
٣. طرح النسبة المئوية في الفقرة (١) من النسبة المئوية في الفقرة (٢) لكل فرع صناعي.
٤. جمع الفروقات ذات العلامات السالبة والموجبة الناتجة من الفقرة (٣).
٥. تقسيم ناتج الفقرة (٤) على (١٠٠)، وبذلك نحصل على قيمة معامل التركز الصناعي..

- إذا كانت قيمة المعامل تساوي (صفر) فهذا يعني أن توزيع النسب في الإقليم يماثل تمامًا التوزيع النسبي على مستوى العراق.
- إذا كانت قيمة المعامل تتراوح بين الصفر والواحد صحيح. فهذا يشير إلى تركز النشاط الصناعي في الإقليم.
- إذا كانت قيمة المعامل دون الصفر. فهذا يعني أن النشاط الصناعي غير متركز في الإقليم.

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي، (التوطن الصناعي في العراق) دراسة رقم ٦١٢، ١٩٨٨، ص ١٧. ١٨، غير منشورة.

الجدول (١١)، ليعطي المؤشرات التنموية الضرورية لإيجاد فرص الروابط والتبادل بينها وإمكانية تخطيط وتوفير الإمكانيات اللازمة لها، مما يشجع على إيجاد فرص لاستثمارها وتطويرها،بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية للفروع الصناعية بشكل يجعلها مؤهلة لتحقيق وفورات اقتصادية مهمة للمناطق وبالتالي تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أقضية المحافظة.

جدول (١١) (*) نسبة التركز الموقعي للفروع الصناعية في أقضية محافظة ديالى

الوحدة الإدارية	(%) التركز المعوقي للفروع الصناعية.									
	الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	صناعة الغزل والنسيج والملبوسات والجلود	صناعات الورق والخشب والورق والطباعة والنشر	الصناعات الكيماوية	صناعة تصفية النفط والغاز	الصناعات المعدنية اللافلزية الإنشائية	الصناعات المعدنية	الصناعات الهندسية والميكانيكية	الصناعات التحويلية الأخرى	الصناعات الإستخراجية
بعقوبة	١,٥	٠,٣	٠,٦	١,٢	١,١	١,٢	٠,٣	٠,٥	١,٢	١,١
المقداد ية	١,٢	٠,٤	٠,٤	١,١	١,٢	١,١	٠,١	٠,٤	٠,٦	١,٢
الخالص	١,٤	٠,٢	٠,٣	١,٠	٠,٩	١,٣	٠,٢	٠,٦	٠,٥	١,٣
خانقين	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٦	١,٣	٠,٦	٠,١	٠,٣	٠,٣	١,١
بلدروز	١,١	٠,٤	٠,٥	١,٢	٠,٥	١,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٦	١,٢
كفري	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١

المصدر: باستخدام برنامج ssps

المرحلة الثالثة: تحديد معامل الارتباط بين إعداد العاطلين عن العمل الذكور والإناث وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وعدد المشتغلين فيها لعام (٢٠١٥) في محافظة ديالى:

بعد إجراء عدة عمليات إحصائية من خلال التحليل الإحصائي وباستخدام تقنية الانحدار بواسطة برنامج (spss) الإحصائي تمكنا من استخراج نموذج العلاقة المكانية بين عدد العاطلين عن العمل الذكور وعدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والمشتغلين فيها، ومن خلال الجداول المبينة أدناه، قد تم التوصل إلى هذا الجدول الذي يوضح حجم العلاقة بين المؤسسات وعدد العاطلين في محافظة ديالى:

(*) لقد تم استخرج معدل بيانات من عمود النسب لعدد العاملين في جدول (٨) وتمت قسمتها عليه وأجريت عملية طرح الخطوة (١) من الخطوة (٢) فظهرت نتائج العمود (التركز ألموقعي في الأقضية) اعتمادًا على معيار عدد العاملين.

جدول (١٢) معامل الارتباط بين إعداد العاطلين من العمال الذكور والإناث وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وعدد المشتغلين فيها لعام (٢٠١٥) في محافظة ديالى.

	جنس العاملين	معامل الارتباط عدد المنشآت	معامل الارتباط عدد المشتغلين
المنشآت الصغيرة	ذكور	٠,٢٣	٠,٥٣
	إناث	٠,١٧	٠,٥٣
المنشآت المتوسطة	ذكور	٠,٦٠-	٠,٥٩-
	اناث	٠,٢٥	٠,٣٠
المنشآت الكبيرة	ذكور	٠,٢٧-	٠,١٨-
	اناث	٠,٣٠	٠,٥٩

المصدر: اعتمادا على جداول (٨،٦) وبرنامج (spss) الإحصائي.

ولإيجاد العلاقة المكانية بين إعداد العاطلين عن العمل الذكور وإعداد المشتغلين وعدد المنشآت الصناعية في منطقة البحث فقد كانت تقنية الارتباط البسيط تظهر من خلال الجدول (١٢) إن العلاقة كانت عكسية ضعيفة ضمن كلا المتغيرين المستقلين عدد المنشآت الصناعية مثلا عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمشتغلين فيها وبلغت على التوالي (٠,٢٧-) و (٠,١٨-) في حين بلغ معامل الارتباط المتعدد (٠,٣٥-) إما في مجال قوة العلاقة بين إعداد العاطلات عن العمل وعدد المنشآت الصناعية الكبيرة فقد كانت العلاقة طردية ضعيفة حيث بلغت (٠,٢٥) كما يظهر من جدول (١٢) فيما بلغت (٠,٣٠) مع متغير عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية المتوسطة الحجم ليبلغ معامل الارتباط المتعدد (٠,٦٣).

المرحلة الرابعة: تحديد معامل إعادة التوزيع لفروع النشاط الصناعي في أقضية منطقة الدراسة:

الغرض من احتساب هذا المعامل هو معرفة الانحراف أو التغير الذي حدث للظاهرة المدروسة خلال مدة زمنية معينة (بين تعدادين سكانيين أو إحصائيين صناعيين مثلا) فمثلا مقارنة التغير الذي طرأ على التوزيع النسبي للسكان بين أقضية المحافظة المدروسة أو بين أجزاء المحافظة الواحدة بين التعداد السكاني الأول والتعداد اللاحق أو في حالة دراسة البنية الصناعية الإقليمية نحصل على

التغير الذي طرأ على هيكل الاستخدام الصناعي سواء على مستوى الإقليم الواحد أو بين أقاليم العراق.

إنَّ استخراج قيمة هذا المعامل تتم من الخطوات نفسها لاستخراج معامل التمركز غير أن تفسير قيمة المعامل والتي تكون أيضا بين الصفر والواحد الصحيح تبين لنا انه أذا كانت القيمة تساوي صفر فان هذا يعني انه لم تحدث أية إعادة لتوزيع النشاط خلال مدة الدراسة وأنَّ التناسبات باقية كما كانت في سنة الأساس، أما إذا كانت قيمة التوزيع واحد فان هذا يعني انه قد حدث أعادة توزيع كاملة غير أن كلتا الحالتين متطرفتين وانه بشكل عام إذا كانت قيمة المعامل أكثر من (٧٠%) فانه هناك إعادة توزيع بمستوى جيد لهيكل العمالة الصناعية بين الفروع الصناعية في القضاء أو بين العمالة الصناعية بشكل عام بين المناطق المدروسة، وكلما قلت عن تلك النسبة فذلك يعني انسيابية العمالة الصناعية بين الأنشطة الصناعية أو بين مناطق الاقضية للمحافظة، لذلك ومن خلال هذه الاعتبارات التنموية فأن الأنشطة الصناعية التي نقترح توقيعها تتمثل بما يأتي:

رابعا : الصناعات المقترحة توقيعها وفرص العمل المتاحة لها وعدد العاملين الممكن استيعابه ضمن أقضية محافظة ديالى على وفق البيانات الإحصائية لوزارة التخطيط والإحصاء الصناعي الأتي:

١. الصناعات الغذائية. وتشمل ما يأتي:

أ. صناعة طحن الحبوب في بعقوبة نجد أنها توفر فرص عمل ١١٢٣ فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي ١١٠٠عاملًا.

ب.صناعة منتجات الألبان في بعقوبة،المقدادية،بلدروز، العظيم نجد انها توفر فرص عمل ١٧٢٣ فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي ٢٥٠٠عاملًا.

ج. صناعة الأعلاف (الأغذية الحيوانية الجاهزة) في الخالص، وبعقوبة في خان بني سعد، وبلدروز. يمكن أن توفر فرص عمل ١٠٢٣ فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي ١٣٠٠عاملًا.

٢. الصناعات النسيجية والجلدية. وتشمل ما يأتي:

أ. صناعة الغزل والنسيج الصوفي في بعقوبة نجد أنها توفر فرص عمل(١١٢٣) فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي (١١٠٠عاملا)

ب.صناعة السجاد والمفروشات في بعقوبة، والمقدادية، والخالص. متوقع أنها توفر فرص عمل(٢١٢٣)فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي (١٥٠٠عاملا)

ج. صناعة دبغ الجلود في بعقوبة في خان بني سعد، بلدروز. توفر فرص عمل(١٢٠٠)فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي(١٣٠٠عاملا)

٣. الصناعات الإنشائية، وتشمل ما يأتي:

أ. صناعة الطابوق في بعقوبة جنوب بهرز، وبلدروز، والخالص، والمقدادية. نجد أنها توفر فرص عمل (٢٠٠٠)فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي ١١٠٠عاملا

ب.صناعة المنتجات الكونكريتية الجاهزة في بعقوبة. متوقع أنها توفر فرص عمل (٨٠٠) فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي ١٠٠٠عاملا،وصناعة الكاشي والموزائيك في بعقوبة.

ج. صناعة البلوك في بعقوبة في منطقة الجوبة، والخالص وبلدروز. نجد أنها توفر فرص عمل (١٠٠٠) فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي ٧٠٠عاملا صناعة الشتايكر والثرمستون في بعقوبة.

٤. الصناعات الكيمياوية. وتشمل ما يأتي:

أ. صناعة تصفية النفط في خانقين. نجد أنها توفر فرص عمل (١٢٢) فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي ١٠٠عاملا

ب.صناعة الإسفلت في المقدادية (الوجيهية). يمكن أنها توفر فرص عمل (٩٠٠) فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي ٨٠٠عاملا

ج. صناعة الأصباغ والمنظفات الكيمياوية في بعقوبة، الخالص نجد أنها توفر فرص عمل (١٢٣) فرصة عمل يمكن إن تستوعب حوالي ٤٠٠عاملا

د. توزيع المشروعات الصناعية المقترحة للقطاع الخاص بحسب الفروع الصناعية الرئيسة

نلاحظ من الشكل (١) أن دور القطاع الصناعي الخاص في استيعاب البطالة في المحافظة حيث كانت نسبة الصناعات الغذائية (٢٥%) حيث توفر فرص عمل (١٢٢١) بينما وصلت نسبة الغزل والنسيج (١٩%) إذ توفر (٨٢٢) فرصة عمل، بينما وصلت نسبة الصناعات البلاستيكية والمطاط والجلود إلى (١٨%) ،ووفرت فرص عمل

(٧٥٥) فرصة عمل، في حين وفرت الصناعة المعدنية (١٥%) أي حوالي (٦٥٥) فرصة عمل ، مما يوضح أهمية تعزيز دور النشاط الصناعي في المحافظة وقدرته على استيعاب البطالة إذا تم التخطيط له بشكل علمي مدروس.

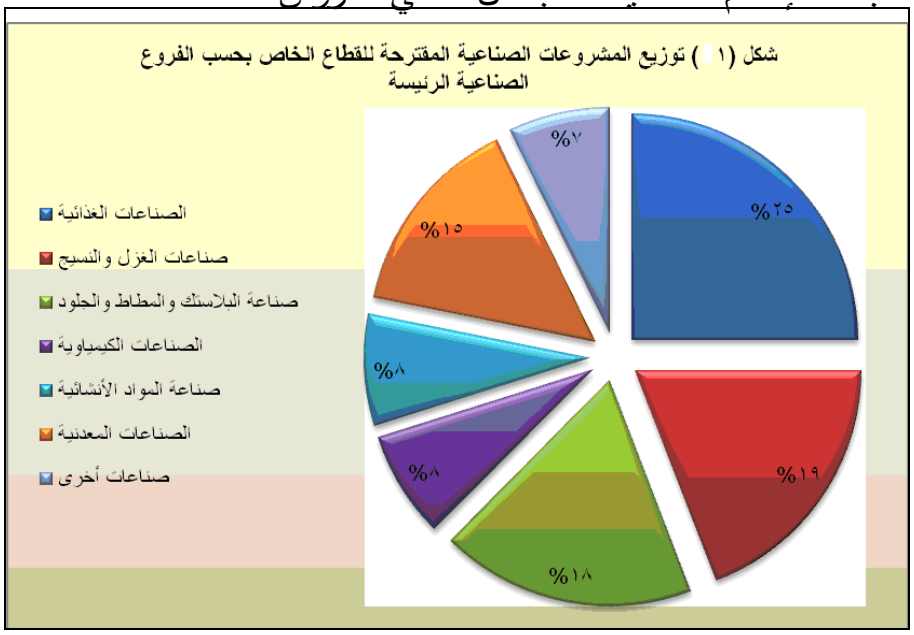

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الصناعي، ٢٠١٥، بيانات غير منشورة، ص١٢-٢٠١.

خامسًا: سبل النهوض بالنشاط الصناعي في المحافظة ودورها في الحد من ظاهرة البطالة:

إنَّ القضاء على البطالة والحيلولة دون تفشيها في المجتمع من الأهداف الرئيسة للتنمية الاجتماعية، وتسهم الصناعة بذلك من خلال تشغيلها للأيدي العاطلة عن العمل في منشأتها الصناعية، وأن غياب النمو الصناعي يؤدي دورًا سلبيًا في سوق العمل، إذ لم تتولد فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد في صفوف الأيدي العاملة، وهكذا نجد سوق العمل نفسه معرضًا لمأزق مزدوج إذ أدت المعدلات المرتفعة للنمو السكاني إلى تسارع نمو القوى العاملة من ناحية ، أما من ناحية الطلب فقد أدى النمو غير المتكافئ إلى نمو متواضع في فرص التوظيف مما ساعد على ارتفاع معدلات البطالة، ونقص التشغيل وعدم القدرة على استيعاب الداخلين الجدد في السوق العمل مما أدى إلى انتشار البطالة في صفوف الشباب[٦].

للصناعة أثر مهم في التنمية الاجتماعية، إذ توفر فرص عمل للسكان وتقوم بعملية تغيير في النمط الاجتماعي والاقتصادي والحضاري في البلد من خلال توفير فرص العمل للعاطلين ورفع المستوى العلمي والمعيشي لسكان المحافظة وتطويرهم اجتماعيا وثقافيًا وحضاريًا، فضلًا عن أسهامه بزيادة معدلات التحضر فهناك علاقة طردية بين النشاط

الصناعي وعملية التحضر وفي تأثير الصناعة في تنمية حياة سكان من الوجهة الاجتماعية[٧].

لكي تعود الصناعة في محافظة ديالى إلى ازدهارها وتطورها لابد من تضافر كل الجهود المخلصة لمختلف أبناء محافظة ديالى المخلصين ونخص منهم ذوي المهارات والكفاءات من الأكاديميين والباحثين والمشرعين القانونين لصياغة مشروع وطني ووضع خطط مستدامة تهدف لأحياء هذا القطاع الاقتصادي الحيوي مع الأخذ بالحسبان الأمور الآتية:

١. تفعيل دور نقابة العمال والنقابات المهنية الأخرى في الدفاع عن قضايا العمال والدفاع عن حقوقهم والمعطلين عن العمل والمطالبة بإيجاد فرص عمل لهم .
٢. يقترح على الحكومة المحلية في محافظة ديالى بالتعاون مع التنظيم العمالي وذوي الخبرة القانونية العمل على وضع أطار قانوني للعمل الصناعي وتنظيمه وسن التشريعات والقوانين الكفيلة بدعمه ابتداءً من العمال وانتهاءً بالمخرجات النهائية وتوفير البنى التحتية ومستلزمات الإنتاج الحديثة والإسراع في العمل على أعادة الأعمار وتذليل الصعوبات والعقبات.
٣. يوصى العمل على أعادة أعمار مؤسسات البحث العلمي الصناعي ومراكز التدريب الفني والمهني والاهتمام البالغ بها ورفدها بالخبرات والمهارات اللازمة وأحدث وسائل البحث العلمي الحديثة والعمل على الاستفادة من الخبرات التي وصلت إليها الدول المتقدمة صناعيًا، وخلق المناخات اللازمة والبيئة الصالحة للإبداع وجذب الخبرات والعقول المهاجرة وحمايتها بكل الطرق والإمكانات المتاحة.
٤. محاربة الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في المؤسسات كافة ومنها مؤسسات وزارة الصناعة ومحاسبة الفاسدين والمفسدين وأحالتهم إلى القضاء.
٥. توفير الأمن والاستقرار وفرض القانون والنظام لما له من دور في جذب الاستثمارات وبناء المشاريع الصناعية الجديدة وتطويرها.
٦. العمل على تحقيق تعددية اقتصادية تكفل لجميع أفراد المجتمع المشاركة في عملية البناء والتطوير عبر القطاعات الاقتصادية كافة (العام والخاص والمختلط والتعاوني).
٧. الاهتمام بتطوير التعليم الصناعي والمهني وتوجيه الشباب نحو هذا الفرع من التعليم وتوفير مستلزماته لما له من أهمية كبرى في هذا المجال.

٨. العمل على دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية الرديفة للصناعة (زراعة، تجارة، سياحة، خدمات) عبر إستراتيجية متكاملة.
٩. إيجاد حلول علمية مصرفية لتأمين التمويل اللازم للمشاريع الصناعية من خلال مشاريع القروض الميسرة وصناديق التأمين ضد مخاطر الكوارث والأزمات.

سادسًا: الحلول والمقترحات لتطوير وإعادة حيوية المؤسسات الصناعية في محافظة ديالى:

إنَّ نمو اقتصاد السوق وتجنب الاندفاع العشوائي غير المخطط عبر تقليد تجارب الدول التي سبقتها في هذه العملية من خصخصة وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف بالأساس إلى كفاءة الأداء الاقتصادي للمشاريع وتحديد دور الدولة الاقتصادي ووضع إطار قانوني واضح ويقوم بما يأتي:

١. أشراك القطاع الخاص في محافظة ديالى عبر منظماته الاقتصادية الفاعلة في سن وتشريع القوانين الاقتصادية التي تهم النشاط الصناعي تماشيًا مع نهج الدولة المعلن في سير العملية وفق قوانين تتلائم مع الوضع الجديد في المحافظة .
٢. بناء مدن صناعية حديثة ، وتأهيل المناطق الصناعية القائمة من بنى تحتية وطاقة كهربائية ووسائل اتصالات.
٣. صياغة قانون تنمية صناعية جديد يتلائم مع الوضع الصناعي للعراق بدل قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ لرفع الغبن الصناعي وتخفيف الضرائب والرسوم الكمركية من المواد الأولية المستوردة للصناعة والإعفاء من ضريبة المهنة وإيقاف كل الأبتزازات التي تعيق الصناعة وأحياء الصناعة العسكرية أو تحويل بعضها إلى الصناعة المدنية.
٤. تقديم القروض الميسرة بفوائد رمزية لا تتجاوز (٣%) للقروض الصناعية مع تقديم تسهيلات بضمان المشروع وتفعيل دور المصارف المختصة وخاصة المصرف الصناعي.
٥. إعادة تشكيل صندوق دعم التنمية التابع لوزارة التخطيط وتفعيل دوره وبمساهمة فعالة من المنظمات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص، اتحاد رجال الأعمال، اتحاد الصناعات وغيرها ووضع مبالغ تتناسب وحاجة القطاع الصناعي وبشروط مناسبة وبضمانة المشروع وتنميته.
٦. إنْ عملية التحول نحو اقتصاد السوق وخصخصة مشاريع وزارة الصناعة بشكل متدرج هو الطريق الأسلم لحين نضوج القطاع الخاص في محافظة ديالى، وتجنب العشوائية في عملية الخصخصة وإعادة الهيبة لاقتصاد محافظة ديالى وتوسيع قاعدته.

٧. تفعيل دور القطاع المختلط وتقديم الدعم الكامل بوصفه أحد ركائز الصناعة الوطنية والبديل الأمثل لعملية الخصخصة، ولإشباع السوق المحلية بكثير من السلع الصناعية المحلية.

٨. العمل على إعادة تأهيل المشاريع الصناعية المتوقفة والمتعثرة لتساهم في عملية الإنتاج الوسطي مثل معمل الطابوق ومعامل المعجون والتمور والبلاستيك والمطاط وغيرها من الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة والقضاء على البطالة وإيقاف هجرة الكادر الوسطي إلى خارج محافظة ديالى.

٩. إلزام مؤسسات الدولة ودوائرها بشراء السلع الصناعية الوطنية بديلا عن مثيلاتها المستوردة لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية .

١٠. إعفاء المشاريع من لرسوم الكمر كية للمواد الأولية الداخلة في الصناعة، وكذلك الإعفاء من ضريبة الدخل وجميع الرسوم الأخرى، لمدة لا تقل عن عشرة سنوات لحين تأهيل هذه المشاريع وسن قوانين محفزة ومشجعة لهذا القطاع.

١١.شمول القطاع الخاص بالمخصصات المالية والمنح المقدمة للمحافظة ديالى من الدول المانحة والإفادة من خبرات الدول الصناعية ومؤسساتها لتنمية الصناعية وخاصة تنمية القطاع الخاص ورفع مستوى خبراته الإدارية والفنية والمهنية في المحافظة.

١٢.توسيع الخارطة الجغرافية للصناعة في محافظة ديالى للقطاعين العام والخاص ومراعاة المناطق الصغيرة التي حرمت من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

The Impact of Industrial Activity on the Staffing of Unemployment Phenomenon in Diyala Governorate from 2010 to 2015

Keyword: industry, unemployment, labor force

Prof. Muhammed Yosif Hachem ,Ph.D
College of Education for Human Sciences
University of Diyala

Inst.Dr. Ahlam Noori Minshid
General Directorate of Education/Diyala

It is confirmed by several studies that the statistical reports of the ministry of planning and the central statistical bureau in industrial statistics that the range of unemployment raise in Diyala governorate increasingly. That is because the unnatural circumstances at this governorate along the last decade which causes the stopping of most industrial foundations specifically the

small, middle, and big ones. These projects played an important and prominent role in the economic and social activities through reducing exacerbation of unemployment problem and exploit as much as possible of the untapped energies. These projects did not able to staff all the idle labors where the number of labors in varied industrial activities were (213476) workers. The whole numbers of the registered unemployed individuals in operating center (73299) thousand people, (41815) of them were employed during (2010-2015).

As this research states, it is found that the center of Baquba gains number one with percentage of (22. 32) in terms of the number of employees, unemployed, expected chances of work now and in future as well as the number of industrial foundations as follows (2853, 4628, 1034, 123). Then, Al-Muqdadia province comes second where the range of male and female in urban and rural areas in 2010 (28.1), where they were as follows in 2015. the males (11.7) and the females (12.5). So, it is clear that the number of registered unemployed people for 2010 were (11375) workers where as the number of operated workers (10787) workers. In 2015, it is registered (11567) unemployed workers and (5886) operated workers respectively.

This paper discusses the impact of industrial activity on staffing the unemployment and its reflections on the economic and social development, what exists in the governorate such as the industrial foundations that have a role in the development of large, middle and small industries structure and to its branches according to the international classification and its geographical separation on the cities and provinces, and the statistical studies. This all happen by using the regression technique through (SPSS) programme and some statistical equations such as the equation of industrial site, the proportion of industrial transfer of the unemployment transformation in the governorates' provinces, concentration coefficient and the re-partition coefficient for industries and the industrial situations that are related to the industrial foundations.

الهوامش

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الصناعي، مجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ديالى، ٢٠١٥، ص١٢٢.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية في العراق للسنوات ٢٠١٠ -٢٠١٤، ج١، ٢٠٠٩، ص٤٥.

(٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمسح الصناعي للمنشآت الصناعية، تقارير المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٥،ص٦٦ .

(٤) الموقع الالكتروني للهيئة التخطيط الصناعي (الخطة الإستراتيجية للصناعة في العراق)

(5) www. took hinews.ork.12p=3158

(٦) مصطفى جليل إبراهيم الزبيدي،آليات التنمية بين النظرية والتطبيق، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، مجلة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى،٢٠٠٩، العدد ٤٠، ص٣٤ .

(٧) كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي في المدن، دراسة في تقييم موقع الشركة العامة الكهربائية الوزيرية، مجلة التخطيط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العدد(١١)، ٢٠٠٢، ص٦٢ .

(٨)فاضل محسن يوسف، الاستخدام الأمثل للتقنية الروابط الصناعية، مجلة التخطيط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العدد التاسع،٢٠١٠، ص٢٢ .

المصادر

i. البطيحي،عبدالرزاق، الاستخدام الأمثل لتقنيات التصنيف الكمية في الدراسات الجغرافية، بغداد، مطابع التعليم العالي،١٩٨٩.

ii. الزبيدي، مصطفى جليل إبراهيم،آليات التنمية بين النظرية والتطبيق، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، مجلة ديالى، العدد ٤٠، ٢٠٠٩.

iii. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، (التوطن الصناعي في العراق) دراسة رقم ٦١٢، ١٩٨٨، غير منشورة.

iv. الكناني، كامل كاظم بشير ، الموقع الصناعي في المدن، دراسة في تقييم موقع الشركة العامة الكهربائية الوزيرية، مجلة التخطيط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العدد(١١)، ٢٠٠٢.

٧. يوسف، فاضل محسن ، الاستخدام الأمثل للتقنية الروابط الصناعية، مجلة التخطيط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العدد التاسع،٢٠١٠.